المجلة العربية للعلوم الادارية
مجلد ٧، عدد ٢، مايو ٢٠٠٠، ٢٣١ – ٢٥٣

الصناعات الصغيرة في الكويت: مؤشرات العمل والكفاءة

عباس علي المجرن
جامعة الكويت – دولة الكويت

مصطلحات علمية

المنشأة الصناعية، اقتصاديات الحجم، الصناعات الصغيرة، الكفاءة الإنتاجية، المرونة الاستيعابية للعمل.

الملخص

رغم الخفض الكبير في نفقات الإنتاج الذي تمخض عن شيوع اقتصاديات الحجم الكبير، احتفظ المشروع الصناعي الصغير بدوره الحيوي في النشاط الاقتصادي، بل واستقطب مزيدا من الاهتمام في الآونة الأخيرة. وتهدف هذه الدراسة من خلال البيانات المتاحة عن القطاع الصناعي في الكويت إلى تفحص عدد من خصائص المنشآت الصناعية الصغيرة في الكويت ومقارنتها بخصائص المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة. وتهدف هذه المقارنة إلى تعرّف الكفاءة التشغيلية والإنتاجية للمنشآت الصغيرة وتعرّف قدرتها على توفير فرص التوظف واستقطاب الأيدي العاملة. وتعتمد نتائج الدراسة بصورة أساسية على البيانات الرسمية المنشورة بواسطة الإدارة المركزية للإحصاء، وهي من الدراسات التطبيقية الأولى في هذا الحقل من حقول اقتصاديات الصناعة التحويلية في الكويت.

استأثرت الصناعات الصغيرة في السنوات القليلة الماضية باهتمام ملحوظ في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد عقدت عدة ندوات وحلقات لمناقشة أساليب تنمية هذه الصناعات وتطويرها.

وقد استقطب الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه الصناعات، التي تعتمد على المبادرات الخاصة في استيعاب الأيدي العاملة الوطنية الباحثة عن فرص عمل لم يعد ميسورا الحصول عليها في القطاعات الحكومية – اهتمام العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

وتحاول هذه الورقة من خلال البيانات المتاحة عن قطاع الصناعة التحويلية تَفَحُّصَ عددٍ من خصائص الصناعات الصغيرة في الكويت بهدف مقارنةٍ هذه الخصائص بنظيرتها في الصناعات المتوسطة والكبيرة، بغية تعرّف الكفاءة التشغيلية والإنتاجية المقارنة

تم تسلُّم البحث في مايو ١٩٩٩، وأجيز للنشر في يونيو ٢٠٠٠.

للصناعات الصغيرة بالتحديد، وتعرّف مدى قدرة هذه الصناعات على توفير فرص التوظف والتشغيل في الاقتصاد الوطني.

وستتبع الورقة منهجا تحليليا وصفيا يعتمد على استخلاص النتائج من واقع البيانات الإحصائية المتاحة عن الصناعات الصغيرة في الكويت. وسيتم عرض موضوعات الورقة في محورين أساسيين، يتناول الأول مقدمة تتعرض إلى ثلاث نقاط أساسية هي:

* المشكلة التعريفية المتعلقة بتحديد حجم المنشأة الصناعية.
* مصادر البيانات والمحاذير التي تحيط بمكوناتها.
* أهمية الصناعات الصغيرة من خلال عرض مكثف ومختصر.

أما المحور الثاني فيتناول خصائص الصناعات الصغيرة في الكويت مركّزاً على الخصائص التي لها علاقة بعنصر العمل في هذه الصناعات فيعرض الخصائص التالية:

١ - الأهمية التوظيفية للصناعات الصغيرة.

٢ - معدل رأس المال إلى العمل في هذه الصناعات.

٣ - تكافؤ معدلات الأجور.

٤ - الكفاءة الإنتاجية والتشغيلية.

٥ - المرونة الاستيعابية للعمل.

تحديد حجم المنشأة الصناعية

هناك عدة معايير لتحديد حجم المنشأة الصناعية، ويميل الباحثون عادة إلى انتقاء المعيار الذي يلائم غرضَ البحثِ، وليس هناك إجماعٌ في الرأي بين الاقتصاديين على تفضيل معيار محدَّد من بين تلك المعايير، ذلك أن كلا منها محاط بجانب أو أكثر من جوانب القصور التي تحد من قابلية الركون إليه أو الاعتماد عليه معياراً وحيداً لتصنيف المنشآت الصناعية بما يناسبُ أحجامها.

ومن بين المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس حجم المنشأة ما يأتي: حجم المبيعات، قيمة المبيعات، القيمة المضافة، قيمة الأصول الثابتة، حجم الإنتاج، قيمة الإنتاج، رأس المال، عدد العاملين وكمية الطاقة المستهلكة. وثَمَّة مؤشرات مركبّة يمكن استخدامها في هذا التصنيف مثل نسبة رأس المال إلى العمل أو نسبة المبيعات إلى العمل أو نسبة المبيعات إلى رأس المال. ويضاف إليها مؤشرات ترجيحية يستخدم أكثر من عاملين في تركيبها مثل رأس المال وعدد العاملين وإجمالي المبيعات السنوية حيث يتم احتساب نسبة كل عنصر من هذه العناصر من إجمالي قيمة هذا العنصر على مستوى النشاط الصناعي، وتتم بعد ذلك عملية ضرب هذه النسب للحصول على المؤشر الترجيحي (مركز البحرين للدراسات والبحوث، ١٩٩٢: ١٢).

ورغم القول بأن هذه المعايير كلها لا تخلو من النواقص إلا أن جمهرة من

الاقتصاديين ترى أن القيمة المضافة قد تكون أكثر المعايير ملاءمة لهذا القياس (Pearce, 1986: 389). بينما يميل آخرون إلى معيار عدد العاملين لكونه معيارا حقيقيا (غير نقدي)، بالإضافة إلى ما يتميز به من السهولة، وتوفر بياناته في البلدان الصناعية والنامية جميعها على حد سواء وصلاحية مثل هذا المعيار لأغراض المقارنات القطاعية والدولية.

وتتعلق التحفظات التي تثار بخصوص هذا المعيار بالخلل الذي قد ينتج عن تطبيقه في حالة تحيز الفنون الإنتاجية في المشروعات الصناعية إلى التقنيات ذات رأس المال الكثيف، أو في حالة المقارنة بين بلدان تتباين في تعريفها لحجم المشروع، فباستخدام هذا المعيار وجد أن ما يعتبر مشروعا متوسطا في الهند مثلاً يصل إلى نحو ٢٦٪ فقط من حجم المشروع المتوسط في الولايات المتحدة (Sutcliffe, 1971: 234).

وفي مسح للمعايير الأكثر استخداما لتصنيف حجم المنشآت الصناعية شمل أكثر من ٥٠ دولة تبين أن معظم هذه البلدان تعتمد على معيار العمالة في التصنيف (٧٧٪)، غير أن عددا منها يستخدم بالإضافة إلى ذلك معايير أخرى مثل قيمة الأصول وقيمة المبيعات. وبلغت نسبة البلدان التي تعتمد على معيار الأصول (٢١٪) فقط بينما كان معيار قيمة المبيعات هو الأقل شيوعا (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ١٩٩٤).

ولا يتناسب أي من معياري حجم المبيعات وحجم الإنتاج مع طبيعة منتجات الصناعة المعاصرة، حيث تتسم منتجات المشروع الواحد بالتنوع السلعي والتمايز النوعي، واختلاف مقادير التقنيات والمهارات المتمثلة أو المضمنة في المنتج، إذ كيف يمكن مثلاً جمع منتجات مصنع متكامل في مجال تقنيات الحاسوب المتطورة، إذا ما كان هذا المصنع ينتج أقراص برامج مرنة إلى جانب أجهزة الحاسوب وشاشات العرض ذات الطاقات والأحجام والقدرات المختلفة.

أما معيارا قيمة المبيعات وقيمة الإنتاج، فتنقص من أهميتهما تلك الاختلالات الحادة في أنظمة التسعير في الأسواق المعاصرة وما تعكسه هذه الأنظمة من قوى احتكارية أو شبه احتكارية، أو تدخلات خارجية.

وفيما يتعلق بمعيار قيمة الأصول الثابتة، نجد أن تعدد الأصول وتنوعها يتطلبان اعتماد مقياس للتكافؤ بينها، وبما أن مقاييس التكافؤ الحقيقية مثل الطاقة أو القدرة الإنتاجية للأصل لا تصلح لهذا الغرض بسبب تباين الطبيعة الإنتاجية للأصول المختلفة، كما هي الحال بين الآلة والمبنى، فإن قيمة الأصول لا تعكس سوى ثمن شرائها المعالج بطريقة الخصم المحاسبية المتبعة، وهي قيمة لا تخلو من عناصر الاختلال التي سبقت الإشارة إليها أعلاه. كذلك فإن الخصم المحاسبي الذي يعالج عنصري الإهلاك والتقادم في الأصول الثابتة قد يؤدي إلى وصول القيمة الدفترية لأصول منشأة صناعية كبرى إلى ما يقل عن القيمة الدفترية لأصول منشأة صناعية صغيرة. ومن نافل القول أن

اختلاف فنون الإنتاج يؤدي إلى تضخم قيم الأصول الثابتة لدى المنشآت ذات الدرجة العالية من الكثافة الرأسمالية بالمقارنة مع المنشآت ذات الدرجة المتدنية من هذه الكثافة.

ومن جانب آخر لا تتوفر بيانات دقيقة يمكن الاعتداد بها، ولا سيما في البلدان النامية، لتصنيف أحجام المنشآت اعتمادا على رؤوس أموالها، ويؤدي هذا القصور في البيانات إلى عدم وجود مؤشرات يعتد بها للعلاقة بين رأس المال والعمل في الأنشطة الصناعية المختلفة.

أما معيار كمية الطاقة المستهلكة، فيتصف بالتحيز الواضح إلى أنشطة صناعية معينة دون غيرها.

وتحكم محاولة اختيار المعيار الملائم لتصنيف أحجام المنشآت الصناعية في دولة الكويت طبيعة البيانات التي يوفرها البحث السنوي للمنشآت الصناعية الذي تصدره وزارة التخطيط، والذي يعد المصدر الوحيد لبيانات الأنشطة الصناعية في البلاد. ويقتصر التصنيف الذي تعتمده البيانات المنشورة على تقسيم المنشآت الصناعية إلى ثلاثة أحجام اعتمادا على عدد العاملين في هذه المنشآت على النحو الذي سيتم تفصيله لاحقا في الجزء المتعلق بخواص الصناعات الصغيرة في الكويت.

مصادر البيانات

يمثل البحث السنوي للمنشآت الصناعية الذي تصدره الإدارة المركزية للإحصاء المصدر الأساسي للبيانات والإحصاءات التفصيلية المتعلقة بصناعة التعدين والصناعة التحويلية في الكويت.

ويرجع تاريخ أول إحصاء رسمي لمنشآت الصناعة في الكويت إلى عام ١٩٦٦، أما أول إحصاء منشور فيرجع إلى عام ١٩٧٦، وهو العام الذي انتظم بعده صدور نشرة البحث السنوي للمنشآت العاملة في النشاط الصناعي. وفي عام ١٩٨٢، تم تطوير منهجية الإحصاءات الصناعية لتتسق مع أنظمة الأمم المتحدة للحسابات القومية.

ونظراً لغياب التعريف الواضح في حينه لما يمكن أن يصنف كمنشأة صناعية، وما يمكن أن يصنف كحرفة إنتاجية، فقد شملت بيانات البحث السنوي للمنشآت الصناعية المشروعات والحرف الإنتاجية جميعها. وبالرجوع إلى آخر إصدار متاح من سلسلة هذا البحث وهو الإصدار الخاص بعام ١٩٩٥ يتبين أنه يعرض بيانات نحو ٤٠٠٠ منشأة، تمثل المنشآت الحرفية النصيب الأعظم منها إذ تصل نسبتها إلى أكثر من ٨٠٪، وهي تتمثل في منشآت لا يزيد عدد العاملين في كل منها على ١٠، وفي معظم الحالات على ٥ عمال، وتتركز الغالبية العظمى من هذه المنشآت في أنشطة تفصيل الملبوسات والمنسوجات وتنجيد الأثاث والمشغولات المعدنية وإنتاج الخبز والمعجنات.

ويقسم البحث السنوي المشار إليه المنشآت تبعا لعدد المشتغلين بها حيث يستخدم عدة فئات هي ١-٤، ٥-٩، ١٠-١٩، ٢٠-٤٩، ٥٠-٩٩، ١٠٠-١٩٩،

٢٠٠-٤٩٩، ٥٠٠-٩٩٩ وأخيراً ١٠٠٠ فأكثر غير أنه لا يعرض البيانات الخاصة بالإنتاج والقيمة المضافة وتعويضات العاملين والأصول الثابتة لهذه الفئات، وإنما يكتفى بعرض تلك البيانات على ثلاث مراحل: الأولى على مستوى المنشآت جميعها، والثانية على مستوى المنشآت التي يعمل بها عشرة عمال فأكثر، أما الثالثة فعلى مستوى المنشآت التي يعمل بها أقل من عشرة عمال. وينتج عن مثل هذا العرض عدد من المشكلات التي تواجه الباحث عند محاولته تفحص خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ففي البيانات الخاصة بالمنشآت التي يعمل بها عشرة عمال فأكثر لا يستطيع الباحث أن يميز بين الأنواع الثلاثة من الصناعات، فهذه الفئة تشملها جميعا. أما البيانات الخاصة بفئة المنشآت التي يعمل بها أقل من عشرة عمال، فلا يمكن الاعتداد بها، لأنها وكما سبقت الإشارة تضم كما كبيرا من المنشآت الحرفية التي تختلف في خصائصها عن المنشآت الصناعية التحويلية.

ورغم الفائدة التي يحققها الباحث من خلال دراسته للعديد من المؤشرات والمتغيرات التي يمكن حسابها من هذه البيانات مثل المعاملات الفنية للإنتاج وإنتاجية العمالة، إلا أن القصور الذي يكتنف جانب رأس المال في هذه البيانات، يتطلب الركون إلى تقديرات تقريبية لقياس العلاقة بين العمل ورأس المال في الأنشطة الصناعية المختلفة، وهي تقديرات لا تتصف بالدقة أو الموضوعية في العديد من الحالات.

وتُجْبِرُ طبيعةُ التصنيف الذي تعرضه بيانات البحث السنوي للمنشآت الباحثَ على استخدام معيار العمل كمعيار وحيد لتصنيف أحجام المنشآت، وعلى الرغم من القصور الذي يحيط بطبيعة التصنيف الذي تتيحه هذه البيانات، فهو تصنيف يقتصر على فئتين من المنشآت تعج كل منهما بخلط واضح بين ما هو حرفة إنتاجية أو مصنع صغير أو بين ما هو مصنع متوسط أو كبير.

وكانت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية قد قامت بمحاولة تصنيف أحجام ٥٥٢٠ منشأة صناعية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تتوفر لديها بيانات الاستثمار والعمالة الخاصة بها، حيث اعتمدت معيارا للعمالة حدد المنشآت الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي لا تزيد عمالتها على ثلاثين عاملا، والمتوسطة هي التي لا تزيد عمالتها على ستين عاملا. أما بالنسبة إلى رأس المال فقد صنفت المنشآت التي لا يتجاوز الاستثمار فيها مليون دولار أمريكي على أنها صغيرة، والمنشآت التي لا تزيد الاستثمار فيها على ٥,٥ مليون دولار أمريكي على أنها متوسطة (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ١٩٩٤).

ويتبين من البيانات التي نشرتها المنظمة، وبعد إعادة احتساب معدلاتها لتقتصر فقط على المنشآت التي توفرت بياناتها – أن حصة المنشآت الصغيرة في الكويت تصل إلى ٤٠٪ بينما تصل حصة المنشآت المتوسطة إلى ٢٣٪ والمنشآت

الكبيرة إلى ٣٧٪ وفقا لمعيار العمالة المشار إليه سابقا، أما معيار قيمة الاستثمار (رأس المال) فقد دل على أن ٥٤٪ من المنشآت هي منشآت صغيرة، وأن ٣٧٪ هي منشآت متوسطة بينما تمثل النسبة الباقية وهي ٩٪ المنشآت الكبيرة (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ١٩٩٤).

وعلى أية حال فإن البيانات المتاحة لدى المنظمة وغير الشاملة من حيث نطاق المنشآت، لا توفر أية تفاصيل عن المقومات الرئيسية لهذه المنشآت (العمالة، الأجور، الإنتاج، القيمة المضافة، المخزون، المدخلات، حركة الأصول... إلخ)، وهي لا تشكل بالتالي أساسا ملائما للتحليل والدراسة.

ومهما يكن الأمر، فإن واقع البيانات الرسمية المتاحة في الكويت يملي الركون، كما سبقت الإشارة إلى تعريف المنشآت الصغيرة بوصفها تلك التي يعمل بها أقل من عشرة عمال، ومن ثم تم استخدام بيانات هذه المنشآت رغم كل التحفظات التي وردت سابقا، لدراسة خصائص الصناعات الصغيرة وتحديدها في الكويت، آخذين في الحسبان احتمالات الخطأ والانحراف التي قد تحيط ببعض الاستنتاجات.

ومن الطبيعي أن يترتب على دمج بيانات المنشآت الصغيرة ببيانات المنشآت الحرفية التي تزيد نسبتها على نحو ٨٠٪ من جملة المنشآت التي يشتمل عليها البحث السنوي للمنشآت الصناعية - يترتب أثر سلبي في نتائج المقارنات بين المنشآت الصناعية الصغيرة ونظيرتها من المنشآت المتوسطة والكبيرة. فمن نافل القول، أن من شأن وجود مثل هذا العدد الكبير من المنشآت الحرفية العاملة في صناعات الملبوسات والأثاث والمواد الغذائية، على نحو خاص، أن يؤدي إلى تضخيم القيم النسبية للعديد من المتغيرات مثل نسبة الأصول إلى العاملين، أو نسبة الكويتيين إلى جملة المشتغلين، أو متوسطات أجور المشتغلين، أو معدل العائد إلى رأس المال، كما سيتبين لاحقا في الجزء المتعلق بخصائص الصناعات الصغيرة في الكويت.

أهمية الصناعات الصغيرة

رغم تعزيز التطور التقني السريع والمتواصل على مدى سنوات القرن العشرين لاقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، وما نتج عن ذلك من مشروعات صناعية عملاقة، أدت إلى اتساع نطاق العديد من المدن الصناعية، ومن ثم توسعها الأفقي والعمودي - ظل المشروع الصناعي الصغير قائما وقادرا في معظم الحالات على منافسة المشروعات الكبرى بل والتكامل معها في الكثير من الحالات.

وإذا كانت اقتصاديات الحجم الكبير للإنتاج قد أدت إلى خفض مؤكد في تكاليف الإنتاج، وساعدت على إيجاد فرص العمل لأعداد هائلة من البشر، فإنها قد أدت في الوقت ذاته إلى ازدحام المدن الصناعية وتلوث أجوائها، مما جلب على سكانها

العديد من المتاعب الصحية والنفسية. وقد أدى ذلك إلى ظهور المطالبة بتفكيك المشروعات الكبرى وإعادة توزيعها على نُطُقْ جغرافية أوسع، أو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها.

وعلى أية حال فإن أدبيات الصناعة تُرجع محددات أو ضرورات قيام الصناعات ذات الأحجام الصغيرة إلى ثلاثة عوامل رئيسية (Staley and Morse, 1965: 22) هي:

الأول: التكلفة: حيث يكون من الضروري قيام صناعات محلية تخدم مناطق جغرافية محدودة لإنتاج تلك السلع التي تتميز بسرعة التلف أو بتكاليف نقل باهظة.

الثاني: طبيعة العمليات: تتصف بعض عمليات الإنتاج الصناعي بالبساطة مثل عمليات الخلط والمزج والصقل، مما يسهل قيام المشروعات الصغيرة، كما قد تتطلب بعض المنتجات المصنوعة نوعا من الدقة والتميز الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المشروع الصغير الذي يستطيع الارتباط بعلاقة وثيقة مع المستهلك كما هي الحال في مشروعات إنتاج الملبوسات أو صنع المجوهرات.

الثالث: السوق: من الضروري أن تنشأ وحدات إنتاج صناعية صغيرة لإنتاج تلك السلع التي تتميز بمحدودية الطلب مثل بعض أنواع الملبوسات والمنتجات الجلدية الفاخرة على سبيل المثال لا الحصر.

وليس من الضروري أن تكون المشروعات الصغيرة منافسة للمشروعات الكبيرة، إنما يمكن أن تتكامل معها، فالعديد من المشروعات الكبيرة تعهد عن طريق التعاقد للمشروعات الصغيرة القيام بعمليات إضافية تتطلبها منتجات مثل عمليات الفحص والصقل والتشكيل النهائي أو التصميم، حيث تتميز المشروعات الصغيرة المتخصصة في مثل هذه العمليات بدرجة عالية من الكفاءة تفوق ما يمكن للمنشآت الكبيرة أن تحققه في مثل هذه المجالات.

وقد يكون من الملائم لمناطق أو بلدان معينة تنمية المشروعات الصغيرة بدلاً من المشروعات الكبيرة، وخاصة في حالة تميز هذه المناطق أو البلدان بصغر حجم السوق المحلية أو عدم تطور وسائل النقل وقنوات توزيع المنتجات، أو عدم توفر المهارات الإدارية اللازمة لإدارة المنشآت الكبرى وتشغيلها (باشا، ١٩٨١: ٢٢).

ومما بات متفقاً عليه أيضاً هو أن المشروعات الصناعية الصغيرة تميل إلى تكثيف معدلات العمل إلى رأس المال، حيث إن هذا المعدل يتناقص مع زيادة حجم المنشأة الصناعية، ومن ثم فإن المشروعات الصغيرة أكثر ملاءمة لتلك البلدان التي تعاني فائضاً في اليد العاملة أو تعاني ظاهرة البطالة المقنعة في القطاعات غير الإنتاجية (Horvath, 1991: 7).

وإجمالاً لم تعد أهمية الصناعات الصغيرة أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة موضع خلاف بين الاقتصاديين أو متخذي القرار في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء. ففضلاً عن الضرورات التي قد تمليها عناصر التكلفة

أو طبيعة العمليات الإنتاجية أو اعتبارات السوق التي تمت الإشارة إليها سابقاً، هناك الدور التكميلي لهذه الصناعات في توفير العديد من مدخلات الصناعات الكبيرة بالإضافة إلى دورها في استيعاب مخرجات هذه الصناعات. أضف إلى ذلك دورها الاختباري للتحقق من كفاءة الابتكارات الجديدة وإعادة تكييفها بما يتلاءم مع احتياجات البيئة المحلية ومتطلباتها.

ويساعد صغر حجم المنشآت الصناعية وتعددها إجمالا على الاقتراب من حالة المنافسة، ويحقق بالتالي كل ما يترتب على هذه المنافسة من منافع اقتصادية وفي مقدمتها كفاءة تخصيص الموارد والتوزيع الأمثل لهذه الموارد.

خواص الصناعات الصغيرة في الكويت

تمثل المنشآت الصناعية الصغيرة (أقل من عشرة عمال) نحو ٨٤٪ من مجمل عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي (إحصاء ١٩٩٥)، بينما تمثل المنشآت المتوسطة الحجم (من عشرة إلى تسعة وأربعين عاملاً) نحو ١٤٪ من هذا العدد، فيما تمثل المنشآت الكبيرة النسبة الضئيلة المتبقية. وتتركز الغالبية العظمى من المنشآت الصغيرة في صناعة المنسوجات والملبوسات حيث تصل نسبتها إلى نحو ٥٢٪ من العدد الإجمالي للمنشآت أو ٩٦٪ من عدد المنشآت العاملة في هذه الصناعة. وتأتي صناعة المنتجات المعدنية بالدرجة الثانية حيث تصل نسبة منشآتها الصغيرة من إجمالي عدد المنشآت إلى نحو ١٤٪ أو نحو ٨٠٪ من عدد المنشآت العاملة في هذه الصناعة. ويلي ذلك صناعة المنتجات الخشبية بما فيها الأثاث حيث تصل نسبتها إلى ٨٪ من العدد الإجمالي أو ٧٩٪ من منشآت صناعة المنتجات الخشبية، ثم صناعة المواد الغذائية حيث تصل نسبتها إلى ٥٪ من العدد الإجمالي أو ٦٦٪ من منشآت صناعة المواد الغذائية.

وتصل نسبة قيمة الإنتاج التعدادي للمنشآت الصغيرة إلى نحو ٦٪ من قيمة الإنتاج التعدادي لقطاع الصناعة التحويلية. ولكن هذه النسبة ترتفع إلى نحو ١٨٪ إذا ما تم استثناء قيمة إنتاج صناعة تكرير النفط من جملة إنتاج الصناعة التحويلية. أما القيمة المضافة إلى المنشآت الصغيرة فتصل إلى نحو ٧٪ من القيمة المضافة إلى القطاع الصناعي، وترتفع هذه النسبة إلى ٢٠٪ في حالة استثناء القيمة المضافة إلى صناعة تكرير النفط.

ومن المهم قبل المضي في عرض الأهمية النسبية للمنشآت الصغيرة مقارنة بالأهمية النسبية للمنشآت المتوسطة والكبيرة – أن نشير إلى القيم الفعلية للبيانات الخاصة بعدد هذه المنشآت وإنتاجها وعدد المشتغلين بها وتعويضاتهم، مقارنة بالقيم الفعلية لهذه المتغيرات في قطاع الصناعة التحويلية، وذلك لتعرّف دلالات النسب التي سيتوالى عرضها في هذه الورقة.

لقد بلغ عدد المنشآت الصغيرة في عام ١٩٩٥ نحو ٣٣٥٠ منشأة من أصل نحو ٤٠٠٠ منشأة عاملة في قطاع الصناعة التحويلية، وبلغت قيمة الإنتاج التعدادي لهذه المنشآت نحو ١٢٥ مليون

دينار كويتي في مقابل نحو ٢,٢٣٥ بليون دينار كويتي لقطاع الصناعة التحويلية. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن أكثر من ١,٥ بليون دينار كويتي من قيمة الإنتاج التعدادي في قطاع الصناعة التحويلية يعود إلى صناعة تكرير النفط. وبلغ عدد المشتغلين، أي جميع العاملين سواء منهم من يعمل بأجر أو بدون أجر، في المنشآت الصغيرة في عام ١٩٩٥ نحو ١٨ ألف شخص في مقابل نحو ٦٤ ألف شخص في مجمل الصناعة التحويلية، أما تعويضات العاملين (بأجر) في المنشآت الصغيرة فبلغت نحو ٢٦ مليون دينار كويتي في مقابل ٢١٥ مليون دينار كويتي في مجمل الصناعة التحويلية، ويعود ما قيمته نحو ١٠٠ مليون دينار كويتي من هذه التعويضات إلى قطاع تكرير النفط وإنتاج الأسمدة البتروكيماوية.

ولا يفوتنا في هذا السياق التنويه بحقيقة الحصة المتواضعة التي يساهم بها قطاع الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد المحلي (نحو ٥٪ في حالة استثناء قطاع تكرير النفط)، والنصيب المتواضع الذي يمثله عدد المشتغلين به من إجمالي القوى العاملة في مختلف أنشطة الاقتصاد المحلي (نحو ٧٪). ويبين الجدول (١) عدد كل من المنشآت الصناعية الصغيرة والمنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة، وقيمة الإنتاج التعدادي لهذه المنشآت وعدد المشتغلين بها، وحصة كل مجموعة من هذه المنشآت من القيمة المضافة الكلية لكل فئة من فئتي المنشآت موضع المقارنة.

جدول ١
عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وعدد المشتغلين بها وقيمة إنتاجها التعدادي وحصصها من القيمة المضافة

أبواب الصناعة		المنشآت الصغيرة				المنشآت المتوسطة والكبيرة			
ISIC		العدد	قيمة الإنتاج بالمليون دينار كويتي	عدد المشتغلين	الحصة من القيمة المضافة	العدد	قيمة الإنتاج بالمليون دينار كويتي	عدد المشتغلين	الحصة من القيمة المضافة
٣	الصناعة التحويلية	٣٣٥٩	١٢٥,٢	١٧٨٧٦	١٠٠	٦٥٥	٢١٠٩,٩	٤٦٥٧٤	١٠٠
٣١	المواد الغذائية	١٩٩	٨,١	١١٤١	٧,٦	١٠١	١٢٠,٩	٨٩٦٠	٥,٦
٣٢	المنسوجات والملبوسات	٢٠٧٩	٤٥,٠	١١٤١٥	٥٣,٣	٨٣	١٤,٦	٢٢٩٢	١,٠
٣٣	الخشب ومنتجاته	٣٤٠	١٣,٥	١٦٧٧	١٠,٨	٩٢	٣١,٤	٣١٦٧	١,٥
٣٤	الورق والطباعة	٧	٠,٤	٤٠	٠,٠	٦٥	٤٧,٤	٤٥٢٧	١,٧
٣٥	المنتجات الكيماوية	٥	٠,٩	٣٣	١,٠	٥٠	١٦٣٨,٦	٩٠٩٠	٧٧,٩
٣٦	المنتجات التعدينية	١٥	١,٣	٨٧	١,٠	١٠٥	١١٩,٥	٥٧٢٧	٥,٦
٣٧	المعدنية الأساسية	١	٠,٠٣	٥	٠,٠	٥	١٤,٦	٧٦٤	١,٠
٣٨	المنتجات المعدنية	٥٤١	٢٦,٣	٢٥٧٦	١٩,٣	١٣٧	١٢٠,٣	١١٧٤٦	٦,٠
٣٩	الصناعات الأخرى	١٧٢	٢٩,٧	٩٠٢	٧,٣	١٧	٢,٧	٣٠١	٠,٠

المصدر: البحث السنوي للمنشآت الصناعية لعام ١٩٩٥، الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، إبريل ١٩٩٨.

الأهمية التوظيفية للصناعات الصغيرة

تستقطب المنشآت الصغيرة نحو ٢٨٪ من إجمالي الأيدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية، ونحو ٢٦٪ من إجمالي عدد العاملين بأجر في هذا القطاع. كما تستقطب نحو ١١٪ من عدد العاملين الكويتيين في قطاع الصناعة التحويلية. وعلى الرغم من أن نسبة الكويتيين إلى جملة المشتغلين في المنشآت الصغيرة وهي نحو ٣,٣٪ تقل كثيرا عن نسبتهم في المنشآت المتوسطة والكبيرة والتي تصل إلى نحو ١٠,٨٪ إلا أن المنشآت الصغيرة في بعض الأنشطة الصناعية تستقطب نسبا أعلى من العمالة الكويتية. ففي صناعة المواد الغذائية تصل نسبة العمالة الكويتية في المنشآت الصغيرة إلى نحو ٨,٢٪ في مقابل ٣,٥٪ فقط في المنشآت المتوسطة والكبيرة، كما تصل هذه النسبة في صناعة المنسوجات والملبوسات إلى نحو ٢,٥٪ في مقابل ١,٥٪ فقط في المنشآت المتوسطة والكبيرة، وفي صناعة الخشب ومنتجاته إلى نحو ٥٪ في مقابل ١,٥٪، وفي صناعة المنتجات التعدينية إلى نحو ٦٪ في مقابل ٢٪، وفي صناعة المنتجات المعدنية إلى نحو ٥٪ في مقابل أقل من ٠,٠١٪.

وإجمالاً، يفوق معدل استقطاب المنشآت الصغيرة للأيدي العاملة الكويتية، المعدل المقابل له على مستوى الصناعة التحويلية ككل في حالة استثناء صناعة المنتجات الكيماوية التي تضم صناعة تكرير النفط وصناعة الأسمدة البتروكيماوية والتي بلغ معدل العمالة الكويتية بها من جملة المشتغلين نحو ٤٦٪.

وتزيد معدلات العاملين في الإنتاج إلى جملة المشتغلين في المنشآت الصغيرة في الصناعة التحويلية ككل عن المعدلات المقابلة لها في المنشآت المتوسطة والكبيرة (نحو ٨١٪ للأولى في مقابل نحو ٧٥٪ للأخيرة). كذلك تزيد هذه المعدلات بصورة ملحوظة في كل من صناعة الأغذية (٨٣٪ في مقابل ٦٠٪) والصناعات التحويلية الأخرى (٨٦٪ في مقابل ٧٨٪). بينما تتقارب هذه المعدلات بين الفئتين في الأبواب الأخرى للصناعة التحويلية.

وإذا ما كانت المعدلات الخاصة بصناعة الأغذية والصناعات التحويلية الأخرى تدل على وجود درجة عالية نسبيا من الكثافة الرأسمالية في فئة المنشآت المتوسطة والكبيرة الحجم مقارنة بالمنشآت الصغيرة، وهذا أمر طبيعي، فإن تقارب المعدلات في الصناعات الأخرى يدل على انعدام مزايا مثل هذه الكثافة الرأسمالية في المنشآت المتوسطة والكبيرة، وقد يعود ذلك إلى تدني معدلات الأجور المدفوعة إلى العاملين في الإنتاج، مما يحفز مثل هذه المنشآت إلى استخدام تكنولوجيات ذات كثافة عمل مرتفعة نسبيا. كما يدل عدم اختلاف هذه المعدلات على وجود درجة طبيعية من تكثيف العمل غير الإنتاج في المنشآت الصغيرة أي عدم وجود تحيز لصالح الوظائف الإدارية

والمكتبية بسبب درجة الاستقطاب العالية للعمالة الكويتية في هذه المنشآت.

ويبين الجدول (٢) نسبة الكويتيين ونسبة العاملين في الإنتاج في كل من فئتي المنشآت الصغيرة والمنشآت المتوسطة والكبيرة في ضوء البيانات الرسمية لعام ١٩٩٥. وقد تم احتساب معدل العمالة الكويتية في المنشآت الصغيرة إلى العمالة الكويتية في المنشآت المتوسطة والكبيرة وكذلك معدل العمالة الإنتاجية من جملة المشتغلين في المنشآت الصغيرة إلى العمالة الإنتاجية من جملة المشتغلين في المنشآت المتوسطة والكبيرة في العمود الأخير من هذا الجدول لتوضيح تفوق عدد من مجموعات الصناعات الصغيرة على الصناعات المتوسطة والكبيرة في هذين المعدلين حيث يتضح هذا التفوق كلما زادت النسبة على الواحد الصحيح.

معدل إهلاك رأس المال إلى العمل

من أجل مقارنة درجة كثافة رأس المال إلى العمل بين كلٍّ من فئتي المنشآت الصناعية الصغيرة والمنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة، تم استخدام بيانات إهلاك رأس المال كقياس تقريبي لرأسمال المشروع الصناعي. وقد عُدَّ مثل هذا القياس التقريبي ملائما بسبب تماثل معدلات الإهلاك المستخدمة في حساب

جدول ٢
نسبة الكويتيين ونسبة العاملين في الإنتاج في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ١٩٩٥

ISIC	أبواب الصناعة	نسبة الكويتيين إلى جملة المشتغلين		العمالة الإنتاجية		المعدلات	
		المنشآت الصغيرة	المنشآت المتوسطة والكبيرة	المنشآت الصغيرة	المنشآت المتوسطة والكبيرة	معدل العمالة الكويتية	معدل العمالة الإنتاجية
٣	الصناعة التحويلية	٣,٣٢	١٠,٧٦	٨١,٤	٧٤,٧	٠,٣١	١,٠٩
٣١	المواد الغذائية	٨,١٧	٣,٥٢	٨٣,٥	٦٠,١	٢,٣٢	١,٣٩
٣٢	المنسوجات والملبوسات	٢,٤٥	١,٥٣	٨١,٨	٩٠,٨	١,٦٠	٠,٩٠
٣٣	الخشب ومنتجاته	٤,٩٥	١,٥٢	٨١,٧	٨٠,٠	٣,٢٦	١,٠٢
٣٤	الورق والطباعة	٤,٦٥	٤,٥٧	٨٠,٠	٧٧,٩	١,٠٢	١,٠٣
٣٥	المنتجات الكيماوية	٣,١٣	٤٥,٤٧	٦٧,٠	٨٢,٥	٠,٠٧	٠,٨٠
٣٦	المنتجات التعدينية	٥,٧٥	١,٩٢	٨١,٦	٨٣,٦	٢,٩٩	٠,٩٨
٣٧	المعدنية الأساسية	٠,٠٠	١,٨٣	٨٠,٠	٦٩,٥	–	١,٠١
٣٨	المنتجات المعدنية	٥,٠١	٠,٠١	٧٧,٢	٨٧,٢	٥٠١,٠٠	٠,٨٩
٣٩	الصناعات الأخرى	٠,٠٠	١,٦٦	٨٦,٤	٧٨,١	–	١,١١

المصدر: تم احتساب هذه المعدلات من واقع البيانات المنشورة في البحث السنوي للمنشآت الصناعية لعام ١٩٩٥، الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، أبريل ١٩٩٨.

استهلاك الأصول الثابتة في المنشآت الصناعية المحلية، إذ يتم في مثل هذا الحساب اعتماد معدلات إهلاك سنوية محددة سلفا في استمارة جمع البيانات الإحصائية، الأمر الذي يترتب عليه عدم احتساب الإهلاك على أساس القيمة الاستبدالية بالأسعار الجارية للأصول الثابتة المستخدمة خلال العام. وعلى أية حال ينبغي التعامل مع مثل هذا القياس التقريبي بحذر شديد إذ فضلا عن أنه لا يعكس القيمة الحقيقية للإهلاك، فإنه لا يمثل كذلك قياسا بديلا لرأس المال. ولا ينبغي أن تثير هذه الطريقة في التقدير تحفظات كثيرة خاصة وأن نتائجها قد استخدمت لغرض المقارنة بين معدل رأس المال إلى العمل في كلتا الفئتين من المنشآت وعلى النحو الذي يبينه العمود الأخير من الجدول (٣) حيث تمت قسمة معدل إهلاك رأس المال إلى العمل في المنشآت المتوسطة والكبيرة على معدل إهلاك رأس المال إلى العمل في المنشآت الصغيرة وذلك للحصول على مضاعف رأس المال إلى العمل في المجموعة الأولى من المنشآت نسبة لرأس المال إلى العمل في المجموعة الأخيرة أي المنشآت الصغيرة.

وقد تم التأكد من أن بيانات إهلاك رأس المال الواردة في البحث السنوي للمنشآت الصناعية الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء تمثل الإهلاك محسوبا على أساس القيمة الدفترية للأصول كما وردت بسجلات المنشآت المشمولة بالمسح الميداني ووفقا لنسب الإهلاك الموحدة التي تعتمدها الإدارة المركزية للإحصاء. وقد تعذر إجمالا اختيار قياس تقريبي آخر أكثر دقة من البيانات المتاحة،

جدول ٣
كثافة رأس المال إلى العمل في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ١٩٩٥

ISIC	أبواب الصناعة	المنشآت الصغيرة	المنشآت المتوسطة والكبيرة	مضاعف رأس المال
٣١	المواد الغذائية	١٣٥	٩٨٨	٧,٣
٣٢	المنسوجات والملبوسات	٥٤	٢٩٣	٥,٤
٣٣	الخشب ومنتجاته	١٢٧	٣٦٨	٢,٩
٣٤	الورق والطباعة	١١٠٠	٩٥٧	٠,٩
٣٥	المنتجات الكيماوية	١٧٨٨	١١٩٦١	٦,٧
٣٦	المنتجات التعدينية	١٦١	١٥٦١	٩,٧
٣٧	المعدنية الأساسية	٤٠٠	١٣٨٧	٣,٥
٣٨	المنتجات المعدنية	٢٨٠	٦٥٠	٢,٣
٣٩	صناعات أخرى	١٤٢	٢٦٦	١,٨

المصدر: تم حساب هذه المعدلات من واقع البيانات المنشورة في البحث السنوي للمنشآت الصناعية لعام ١٩٩٥، الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، أبريل ١٩٩٨.

كما تعذر ترجيح بيانات الإهلاك بمعدل استغلال الطاقة الإنتاجية أي المعدل المنسوب إلى أقصى معدل استغلال للطاقة الإينتاجية، وذلك بسبب قصر العمر الزمني لسلسلة البيانات المتاحة عن قطاع الصناعة التحويلية بعد إعادة تشغيله في التسعينيات، وعدم اتساق معطيات بيانات السلسلة السابقة (السبعينيات والثمانينيات) مع هذه البيانات.

وعلى أية حال، فلقد تبين من نتائج القياس المشار إليه أن معدل إهلاك رأس المال إلى العمل يزيد في المنشآت المتوسطة والكبيرة على معدله في المنشآت الصغيرة في كافة أبواب الصناعة التحويلية باستثناء صناعة الورق والطباعة. وتتراوح مضاعفات هذا المعدل ما بين ١,٨ للصناعات الأخرى و٧,٧ للمنتجات التعدينية. وإجمالا فإن قيم مضاعف إهلاك رأس المال إلى العمل التي يبينها الجدول (٣) قد تكون أكبر مما هي عليه في الواقع وذلك بسبب التفاوت في دقة حساب معدلات إهلاك رأس المال لصالح المنشآت المتوسطة والكبيرة التي تحتفظ عادة بسجلات أكثر دقة لمختلف بنود أصولها الثابتة (المباني والإنشاءات، الآلات والمعدات، وسائل ومعدات النقل، والأثاث والتجهيزات الأخرى).

متوسطات أجور متكافئة

تتميز المشروعات الصناعية الكبرى العاملة في صناعتي تكرير النفط والأسمدة الكيماوية، وهي مشروعات عامة مملوكة للدولة، بتوفيرها معدلات أجور عالية نسبيا بالمقارنة مع المشروعات الأخرى. ويزيد متوسط الأجر في هذه المشروعات على نحو ٤-٥ أضعاف متوسط الأجر في المنشآت المتوسطة والكبيرة الحجم العاملة في أبواب الصناعة التحويلية الأخرى. وتستوجب هذه الحقيقة استثناء هذه المشروعات من التحليل عند مقارنة متوسطات الأجور في المنشآت الصناعية الصغيرة مع متوسطات الأجور في المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة.

وباستثناء الصناعات الكيماوية بسبب خصوصيتها هذه، نجد أن متوسطات الأجور في المنشآت الصغيرة في ثلاثة من أبواب الصناعة التحويلية وهي صناعة المنتجات المعدنية الأساسية أي منتجات الحديد والصلب وصناعة المنتجات المعدنية والصناعات الأخرى تزيد على متوسطات الأجور في المنشآت المتوسطة والكبيرة في هذه الصناعات.

كما لا تقل متوسطات الأجور في المنشآت الصغيرة عن نظيرتها في المنشآت المتوسطة والكبيرة في صناعة المنسوجات والملبوسات إلا بنسبة ضئيلة (٢,٤٪)، ولا تقل هذه المتوسطات في صناعة الخشب ومنتجاته إلا بنحو ٨٪، وفي صناعة المواد الغذائية والمشروبات إلا بنحو ١٤٪.

ومن ثم فإن الاختلاف الملحوظ بين متوسطات الأجور لم يظهر إلا في صناعتي المنتجات التعدينية (٣٢,٥) وصناعة منتجات الورق والطباعة (٤٤٪).

وتدل هذه النتائج على تمتع المنشآت الصناعية الصغيرة بقدرة تنافسية جيدة في سوق العمل، إلا أنه لا يمكن تعميم ذلك على مختلف الحالات، فالمنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة، تتميز بطبيعة الحال بقدرة أكبر على استقطاب اليد العاملة الكويتية، بسبب قدرتها على توفير أجور أعلى لهذه العمالة، وكذلك قدرتها على عرض وظائف إدارية وفنية أكثر، وتوفير ظروف عمل أفضل.

وتظهر بيانات الجدول (٤) متوسطات الأجور في كل من مجموعتي المنشآت الصناعية الصغيرة والمنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة في الأبواب المختلفة للصناعة التحويلية بالإضافة إلى مضاعف الأجور الذي يبين معدل متوسطات الأجور في المجموعة الأولى من المنشآت إلى متوسطات الأجور في المجموعة الأخيرة من المنشآت.

الكفاءة الإنتاجية والتشغيلية

هناك عدة معايير معتمدة لقياس الكفاءة الإنتاجية والتشغيلية للمنشآت الصناعية، وقد مكنت البيانات المنشورة الباحث من استخدام معيارين لقياس كفاءة المنشآت الصناعية الصغيرة بغرض مقارنتها بكفاءة المنشآت الصناعية

جدول ٤
متوسط الأجور الشهرية في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بالدينار الكويتي، ١٩٩٥

أبواب الصناعة		الأجور الشهرية بالدينار الكويتي		
ISIC	الصناعة	المنشآت الصغيرة	المنشآت المتوسطة والكبيرة	مضاعف الأجور[1]
٣	الصناعة التحويلية	١٣٧	٣٠٧	٤٤,٦
٣١	المواد الغذائية	١٥٦	١٨٢	٨٥,٧
٣٢	المنسوجات والملبوسات	١٢٠	١٢٣	٩٧,٦
٣٣	الخشب ومنتجاته	١٤٥	١٥٨	٩١,٨
٣٤	الورق والطباعة	١٥٨	٢٨٢	٥٦,٠
٣٥	المنتجات الكيماوية	٣٤٨	٨٠٢	٤٣,٤
٣٦	المنتجات التعدينية	١٣٥	٢٠٠	٦٧,٥
٣٧	المعدنية الأساسية	١٨٨	١٨٥	١٠١,٦
٣٨	المنتجات المعدنية	١٧٦	١٦٨	١٠٤,٨
٣٩	الصناعات الأخرى	١٨٨	١٥١	١٢٤,٥

(١) تم حساب متوسطات الأجور الشهرية للعاملين فقط أي الذين يتقاضون هذه الأجور، وليس للمشتغلين الذين يشمل عددهم أصحاب المنشأة وغيرهم ممن يعملون دون أجر، ومضاعف الأجور هو نسبة متوسط الأجر في المنشآت الصغيرة إلى متوسط الأجر في المنشآت الكبيرة في أبواب النشاط الصناعي التحويلي.

المصدر: تم حساب هذه المعدلات من واقع البيانات المنشورة في البحث السنوي للمنشآت الصناعية لعام ١٩٩٥، الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، أبريل ١٩٩٨.

المتوسطة والكبيرة، وهذان المعياران هما: إنتاجية العمل والعائد إلى رأس المال.

ويبين الجدول (٥) معدل متوسط إنتاجية المشتغل في الصناعات الصغيرة نسبة إلى الصناعات المتوسطة والكبيرة وذلك خلال الفترة ما بين ١٩٨٨ و١٩٩٥. وقد احتسبت متوسطات الإنتاجية على أساس نسبة القيمة المضافة التعدادية إلى عدد المشتغلين في الصناعة. وتظهر بيانات الجدول فيما يتعلق بهذا المعدل على مستوى الصناعات التحويلية ككل تأثرا واضحا بأداء كل من صناعتي تكرير النفط والأسمدة البتروكيماوية واللتان تتميزان بكثافة رأس المال ومن ثم بارتفاع القيمة المضافة إلى العمل، حيث أدى إدراج هاتين الصناعتين ضمن قطاع الصناعة التحويلية إلى تدني معدل إنتاجية المشتغل في المنشآت الصغيرة إلى نحو ربع إنتاجية المشتغل في المنشآت المتوسطة والكبيرة في هذا القطاع. بيد أن بيانات متوسط الإنتاجية في المنشآت الصغيرة على مستوى العديد من الصناعات الأخرى تظهر إما تعادلا أو زيادة في هذا المعدل عن نظيره في المنشآت المتوسطة والكبيرة. ويمكن ملاحظة ذلك في كل من صناعة المنسوجات والملبوسات وصناعة الخشب ومنتجاته وصناعة الورق والطباعة وصناعة المنتجات المعدنية والصناعات التحويلية الأخرى.

أما في الصناعات التي تتفوق فيها متوسطات الإنتاجية في المنشآت المتوسطة والكبيرة على نظيرتها في

جدول ٥
معدل متوسط إنتاجية المشتغل في الصناعات الصغيرة إلى الصناعات المتوسطة والكبيرة ١٩٨٨-١٩٩٥

ISIC	أبواب الصناعة/السنة	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
٣	الصناعات التحويلية	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٣٦	٠,٢١	٠,٢٨
٣١	المواد الغذائية	٠,٦٦	٠,٦٦	٠,٧٩	٠,٧٣	٠,٨٣
٣٢	المنسوجات والملبوسات	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٣	١,٠٠
٣٣	الخشب ومنتجاته	١,١١	١,٠٨	١,١٣	١,١٩	١,٠٣
٣٤	الورق والطباعة	١,٠٨	١,٠٨	١,٥٥	١,٠٩	١,٣٢
٣٥	المنتجات الكيماوية	٠,٢٣	٠,١١	٠,١٧	٠,١٣	٠,١٥
٣٦	المنتجات التعدينية	٠,٦٣	٠,٦٨	٠,٦٤	٠,٤٥	٠,٧١
٣٧	المعدنية الأساسية	N.A.	٠,٦٨	٠,٣٩	٠,٢٦	٠,٣٢
٣٨	المنتجات المعدنية	١,٠٠	٠,٩٦	١,٠٠	٠,٩٢	١,٠٩
٣٩	صناعات أخرى	١,٠٠	٠,٩٨	١,٠٩	١,٠٥	١,١٠

● **احتسبت المتوسطات على أساس نسبة القيمة المضافة التعدادية بالدينار الكويتي إلى عدد المشتغلين، ثم تمت قسمة ناتج متوسط القيمة المضافة في الصناعات الصغيرة على متوسط القيمة المضافة في الصناعات المتوسطة والكبيرة للحصول على المعدلات المبينة في هذا الجدول.**

المصدر: تم حساب هذه المعدلات من واقع البيانات المنشورة في البحث السنوي للمنشآت الصناعية لعام ١٩٩٥، الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، أبريل ١٩٩٨.

المنشآت الصغيرة، فقد بلغ معدل متوسط إنتاجية المشتغل في المنشآت الصغيرة نحو ٨٣٪ من نظيره في المنشآت المتوسطة والكبيرة العاملة في صناعة المواد الغذائية في عام ١٩٩٥ مظهرا بذلك تحسنا ملموسا عما كان عليه في السنوات السابقة، بينما بلغ هذا المعدل في صناعة المنتجات التعدينية نحو ٧١٪ مظهرا أيضا تحسنا واضحا عن مستوياته السابقة، بينما بلغ هذا المعدل في صناعة المنتجات المعدنية الأساسية نحو ٣٢٪. وتجدر الإشارة إلى وجود منشأة صغيرة واحدة فقط مدرجة ضمن هذه الصناعة، وقد يعود تدني معدل إنتاجيتها إلى عناصر خاصة بها؛ غير قابلة للتعميم.

من ناحية أخرى فإن الزيادات الملموسة في معدلات إنتاجية العمل في المنشآت الصناعية الصغيرة في عام ١٩٩٣ التي يبينها الجدول قد تكون عائدة إلى عدم استكمال عمليات إعادة بناء المنشآت المتوسطة والكبيرة وتشغيلها بعد أن كانت بنية العديد من هذه المنشآت وأصولها قد تعرضت إلى التخريب أو السرقة خلال فترة العدوان العراقي على البلاد، أي أنها عائدة إلى وجود طاقة عمل معطلة في هذه المنشآت.

أما مقياس الكفاءة الآخر الذي استخدم في هذه الدراسة فهو معدل العائد إلى رأس المال، وقد تم حساب هذا المعدل عن طريق قسمة القيمة المضافة المحققة في كل صناعة من الصناعات مطروحا منها قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في هذه الصناعة على قيمة رأس المال، وقد تم أيضا اعتماد معدل إهلاك رأس المال، وللأسباب المبينة في الجزء الخاص بمعدل إهلاك رأس المال إلى العمل، ليكون معبرا عن القيمة التقريبية لرأس المال في مختلف أبواب الصناعة التحويلية.

وقد أظهرت نتائج القياس الخاصة بالمنشآت الصغيرة وجود مجموعتين من الصناعات إحداهما تتميز بمعدل عائد مرتفع إلى رأس المال التقريبي (المواد الغذائية، المنسوجات والملبوسات، الخشب ومنتجاته، المنتجات التعدينية، المنتجات المعدنية، والصناعات الأخرى)، أما الثانية فتتميز بانخفاض ملموس في هذا المعدل (الورق ومنتجاته، المنتجات الكيماوية، والمنتجات المعدنية الأساسية).

وإجمالاً يزيد معدل العائد إلى رأس المال التقريبي في المنشآت الصغيرة على المعدل المناظر له في المنشآت المتوسطة والكبيرة في أبواب الصناعة التحويلية جميعها باستثناء الصناعات الثلاث الأخيرة التي أظهرت المنشآت الصغيرة فيها تدنيا واضحا في معدل العائد إلى إهلاك رأس المال. ويبين الجدول رقم (٦) هذه المعدلات، كما يبين العمود الأخيرة من الجدول مضاعف الكفاءة والذي احتسب بقسمة معدلات العائد على رأس المال في المنشآت الصغيرة على المعدلات المناظرة لها في المنشآت المتوسطة والكبيرة. ويجب إجمالاً التعامل مع نتائج هذا القياس بدرجة ما من التحفظ بسبب ما يحيط بالطرق المستخدمة لتقدير بيانات إهلاك رأس المال من محاذير.

جدول ٦
معامل الكفاءة في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ١٩٩٥

ISIC	أبواب الصناعة	المنشآت الصغيرة	المنشآت المتوسطة والكبيرة	مضاعف الكفاءة
٣١	المواد الغذائية	١٩,٩	٣,٣	٦,٠٣
٣٢	المنسوجات والملبوسات	٣٤,١	٥,١	٦,٦٩
٣٣	الخشب ومنتجاته	٢١,٥	٦,٣	٣,٤١
٣٤	الورق ومنتجاته	٢,٥	٢,٧	٠,٩٣
٣٥	الكيماويات ومنتجاتها	٣,٩	٥,٥	٠,٧١
٣٦	المنتجات التعدينية	٢٨,٣	٣,٩	٧,٢٦
٣٧	المعدنية الأساسية	٤,٥	٤,٧	٠,٩٦
٣٨	المنتجات المعدنية	١١,١١	٣,٨	٢,٩٢
٣٩	صناعات أخرى	٢٢,٦	٦,٩	٣,٢٨

المصدر: تم حساب هذه المعدلات من واقع البيانات المنشورة في البحث السنوي للمنشآت الصناعية لعام ١٩٩٥، الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، أبريل ١٩٩٨.

العلاقة بين الأجور والكفاءة الإنتاجية

بمقارنة مضاعف الأجور بمعدل متوسط إنتاجية العمل في مختلف أبواب الصناعة التحويلية يتبين وجود علاقة طردية واضحة بين المتغيرين ففي ستة من الأبواب التسعة لهذه الصناعة وهي المنتجات الغذائية والمنسوجات والملبوسات والمنتجات الخشبية ومواد البناء والمنتجات المعدنية وإلى حد ما المنتجات الأخرى، تكاد العلاقة بين متوسط هذين المتغيرين، أي معدل الإنتاجية في المنشآت الصغيرة منسوبا إلى المنشآت الكبيرة، ومعدل الأجور في المنشآت الصغيرة منسوبا إلى نظيره في المنشآت الكبيرة، أن تصل إلى حد التطابق (انظر الجدولين ٤ و٥).

وتتميز معظم الصناعات التي سجلت تلك العلاقة القوية بين هذين المتغيرين، كما سبقت الإشارة أعلاه، بدرجة عالية من كثافة العمل إلى رأس المال أما في الصناعات التي تتصف بخلاف ذلك، مثل صناعات المنتجات الكيماوية والمنتجات المعدنية الأساسية وصناعة الورق ومنتجاته، فأظهرت قيمة المتغيرين فيهما تباينا واضحا. ويرجع التدني في متوسط إنتاجية المنشآت الصغيرة عن نظيره في المنشآت الكبيرة في اثنتين من هذه الصناعات (المنتجات الكيماوية والمنتجات المعدنية الأساسية) إلى ارتفاع القيمة المضافة إلى رأس المال مقابل القيمة المضافة إلى العمل، كما يمكن تفسير تدني مضاعف الأجور أي تدني متوسط الأجر في المنشآت الصغيرة مقارنة بمتوسط الأجر في المنشآت الكبيرة إلى السبب الآنف الذكر ذاته، بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من وجود نسبة عالية من العمالة الكويتية في المنشآت الكبيرة مقارنة بالمنشآت الصغيرة. أما في صناعة الورق ومنتجاته فإن وجود عدد كبير نسبيا من

الكويتيين في المنشآت الصناعية الكبيرة العاملة في هذا المجال قد ساهم إلى حد ما في ارتفاع معدل الأجور في هذه المنشآت الكبيرة مقارنة بمعدل الأجور في المنشآت الصغيرة، إلا أن معدل إنتاجية المنشآت الصغيرة العاملة في صناعة الورق ومنتجاته قد تفوق على معدل إنتاجية المنشآت الكبيرة، وذلك بسبب تركز أنشطة المنشآت الصغيرة في هذه الصناعة على المنتجات التي تتطلب درجة عالية من الكثافة الرأسمالية (تصنيع الورق والطباعة)، في مقابل وجود أنواع شتى من المنتجات والخدمات التي لا تتطلب مثل هذه الكثافة الرأسمالية العالية (الصحافة والنشر والإعلان) في المنشآت الكبيرة.

المرونة الاستيعابية للعمل

تبين من تحليل بيانات المنشآت الصناعية لعام ١٩٩٥، كما سبقت الإشارة إليه، أن معدلات استقطاب المنشآت الصغيرة للأيدي العاملة الكويتية تضاهي معدلات الاستقطاب المقابلة لها في المنشآت المتوسطة والكبيرة في العديد من الصناعات. ويتبع مثل هذا الاستنتاج النظر إلى الصناعات الصغيرة بوصفها المصدر الأكثر أهمية لاستيعاب مخرجات التعليم الفني وفئات العمالة الحكومية التي قد تفقد وظائفها في حالة إعادة هيكلة وتنظيم الوزارات والدوائر الرسمية وأنشطة القطاع العام. ويكمن مبعث الاهتمام على المستويين الحكومي والتشريعي في السنوات الأخيرة بالمشروعات الصغيرة، في قدرة هذه المشروعات على خلق فرص توظيف ملائمة للعمالة الوطنية.

ومن المهم في مثل هذه الحالة لتعرّف قدرة المنشآت الصناعية الصغيرة على استيعاب العمالة بالمقارنة مع المنشآت المتوسطة والكبيرة، وقد تم لهذا الغرض قياس المرونة الاستيعابية للعمل في هاتين الفئتين من المنشآت وذلك عن طريق قياس معدل النمو في التوظف إلى معدل النمو في القيمة المضافة (Horvath, 1991: 82). وقد استخدمت المرونة مقياساً لاستيعاب العمالة لأنها تمكن الباحث من تحديد تلك الصناعات التي تتفوق فيها المنشآت الصغيرة على المنشآت المتوسطة والكبيرة في قدرتها على توفير فرص التوظف مقابل قدر معين من النمو في القيمة المضافة. وقد استخدمت المعادلة التالية لقياس هذه المرونة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥.

$$E_A = Ln(L95/L93)/Ln\ (VA95/VA93)$$

حيث E_A هي مرونة الاستيعاب، L العمل، وVA القيمة المضافة. أي بعبارة أخرى تم قياس معدل النمو السنوي في التوظف إلى معدل النمو السنوي في القيمة المضافة إلى كل صناعة من الصناعات في الفئتين من فئات المنشآت المعنية.

ويبين الجدول (٧) نتائج قياس المرونة الاستيعابية للعمل في كل من المنشآت الصغيرة والمنشآت المتوسطة والكبيرة. وقد أمكن في هذا القياس استخدام فصول الصناعة بدلاً من أبوابها (أي مستوى الحد الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد بدلاً من مستوى الحد الثاني) نظراً لتوفر البيانات المطلوبة (العمل والقيمة المضافة) في هذا المستوى من التفصيل.

جدول ٧
المرونة الاستيعابية للعمل في المنشآت الصناعية الصغيرة والمنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة، ١٩٩٣-١٩٩٥

ISIC	فصول الصناعة	المنشآت الصناعية الصغيرة			المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة		
		معامل التغير في العمل	معامل التغير في القيمة المضافة	المرونة الاستيعابية	معامل التغير في العمل	معامل التغير في القيمة المضافة	المرونة الاستيعابية
٣١١	المواد الغذائية	٠,٠٧٧	٠,١٠٣	٠,٧٥	٠,٠٦٠	٠,٠٦١	٠,٩٨
٣٢١	المنسوجات	٠,٠٦١	٠,٠٥٧	١,٠٧	(٠,٠٢٩)	(٠,١٧٢)	٠,١٧
٣٢٢	تفصيل الملابس	٠,٠٣٦	(٠,٠٠٧)	(٥,١٤)	(٠,٠٧٠)	(٠,٠٧٦)	٠,٩٢
٣٣١	الخشب ومنتجاته	(٠,٠١٦)	(٠,٠٥١)	٠,٣١	٠,٠٩٥	٠,٤١٧	٠,٢٣
٣٣٢	صناعة الأثاث	(٠,٠٢٠)	(٠,٠١٠)	٢,٠٠	(٠,٠٥٢)	(٠,٠٥٠)	١,٠٤
٣٤٢	الطباعة والنشر	(٠,٠٤١)	(٠,٠٦٧)	٠,٦١	٠,٠٢٢	(٠,٠٥٢)	(٠,٤٢)
٣٥٢	منتجات كيماوية	٠,١٢٩	٠,٣٠٦	٠,٤٢	٠,٠٥٨	(٠,٠٤٧)	(١,٢٣)
٣٦٢	الزجاج ومنتجاته	٠,١٧٣	٠,١١٨	١,٤٧	٠,٠٧٩	٠,٠٤٠	١,٩٨
٣٦٩	منتجات تعدينية	(٠,١٣٥)	٠,١٤٦	(٠,٩٣)	٠,٠٩٣	٠,٠٤٤	٢,٢٧
٣٧١	منتجات الحديد	٠,١١٢	(٠,٠٦٧)	(١,٦٧)	٠,٠٤٧	٠,٠٤١	١,١٥
٣٨١	منتجات معدنية	٠,٠٢٣	٠,٠٣٧	٠,٦٢	٠,٠١٩	(٠,٠٠٨)	(٢,٣٨)
٣٨٢	مكائن غير كهربائية	(٠,١٣٥)	(٠,٢٠٩)	٠,٦٥	٠,٠٦٦	٠,١١٩	٠,٥٦
٣٨٣	أجهزة كهربائية	٠,٠٣٧	٠,٠٢٠	١,٨٥	٠,٠٧٣	٠,٠٧٢	١,٠١
٣٨٤	معدات النقل	٠,٢٤٩	٠,٣١٢	٠,٨٠	(٠,٣٢٩)	(٠,٤٥٣)	٠,٧٣
٣٩٠	صناعات أخرى	٠,٠٧٣	٠,٠١١	٦,٦٤	(٠,٠٣٣)	(٠,٠٩٤)	٠,٣٥

المصدر: تم حساب هذه المعدلات من واقع البيانات المنشورة في البحث السنوي للمنشآت الصناعية لعام ١٩٩٥، الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، أبريل ١٩٩٨.

وتبين نتائج الجدول (٧) تفوق المنشآت الصغيرة على المنشآت المتوسطة والكبيرة في مرونتها الاستيعابية للعمل في ٧ فصول صناعية من أصل ١٥ فصلا صناعيا توفرت بياناتها. وهذه الفصول السبعة هي: صناعة المنسوجات، الخشب ومنتجاته، صناعة الأثاث، صناعة المكائن غير الكهربائية، صناعة الأجهزة الكهربائية، صناعة معدات النقل، والصناعات الأخرى.

أما المنشآت المتوسطة والكبيرة فتفوقت في قدرتها الاستيعابية للعمالة في فصلين من الفصول هما صناعة المواد الغذائية وصناعة الزجاج ومنتجاته. وقد سجلت المنشآت الصغيرة في كل من صناعة تفصيل الملابس وصناعة المنتجات التعدينية وصناعة منتجات الحديد، وكذلك المنشآت الكبيرة في كل من صناعة الطباعة والنشر وصناعة المنتجات الكيماوية وصناعة المنتجات المعدنية، قيم مرونة استيعابية سالبة. وقد تعود مثل هذه القيم السالبة في الغالب إلى تغير في فنون الإنتاج أو تغير في قيم عناصر الإنتاج

الأخرى خلافا لعنصر العمل، مثل رأس المال أو المدخلات الوسيطة. كما قد تكون مؤشرا لتحسن في إنتاجية عنصر العمل كما هي الحال في مجموعة المنشآت الصغيرة في صناعة المنتجات التعدينية.

الخلاصة والاستنتاجات

من نافل القول، أن عدم توفر بيانات تفصيلية عن المنتجات الرئيسية في كل صناعة من الصناعات التحويلية، وعدم توفر بيانات عن أسعار هذه المنتجات، أو كمياتها المتكافئة، وتكاليف الإنتاج المرتبطة بهذه المنتجات قد حد من إمكانية تعرّف خصائص المنشآت الصغيرة ومقارنتها بالمنشآت الكبيرة والمتوسطة. وقد حال ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، دون تعرّف اقتصاديات الحجم الكبير للمنشآت المتوسطة والكبيرة ومقارنتها باقتصاديات المنشآت الصغيرة، حيث يمكن تعرّف هذه الاقتصاديات عن طريق احتساب مرونة التكلفة إلى الإنتاج أو معدل التكلفة الحدية إلى التكلفة المتوسطة. كما حال عدم وجود بيانات تفصيلية متسقة على مستوى فصول الصناعة، وعدم توفر بيانات يعتد بها عن مدخل رأس المال إلى عدم اكتمال عناصر التحليل والتقويم الضروري للصناعات الصغيرة.

ومن بين أهم الصعوبات التي اعترضت سبيل الورقة، غياب التعريف الواضح والمحدد للصناعات الصغيرة في الكويت؛ لأن التحديد الجاري والمعتمد في نشر البيانات الرسمية، والذي ينظر إلى الصناعات الصغيرة بوصفها منشآت يقل عدد العاملين بها عن عشرة أشخاص، إنما هو تحديد يتسع نطاقه ليشمل الحرف والأنشطة الإنتاجية اليدوية والمهارات التي لا تنضوي ضمن مفهوم المنشأة الصناعية الحديثة التي يغلب على نشاطها الآلية ومبدأ تقسيم العمل في الإنتاج. وقد أضفى تضمين بيانات الصناعات الصغيرة لبيانات الأنشطة الحرفية في العديد من فصول الصناعة في الكويت، كما تبين مما سبق الإشارة إليه، تضخما واضحا في قيم العديد من المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة مثل نسبة الأصول إلى العاملين ومتوسط أجور المشتغلين ومعدل العائد إلى رأس المال ونسبة الكويتيين إلى جملة المشتغلين.

وعلى الرغم من القصور في البيانات المنشورة، توصلت الورقة إلى تحديد عدد من الخصائص المهمة للصناعات الصغيرة في الكويت أبرزها ما يأتي:

١ – تؤدي الصناعات الصغيرة دورا بارزا في قطاع الصناعة التحويلية في الكويت، غير أن وجود عدد من المشروعات الصناعية العملاقة نسبيا مثل مصافي تكرير النفط الثلاث ومصانع البتروكيماويات في هذا القطاع يحد من إظهار أهمية هذه الصناعات، كما يحد في الكثير من الحالات من إظهار أهمية الصناعات المتوسطة والكبيرة الأخرى القائمة في البلاد.

٢ – تضاهي المنشآت الصناعية الصغيرة في الكويت المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة في درجة

استقطابها للعمالة الوطنية. ويدل عدم وجود زيادة في معدلات العمالة غير الإنتاجية في الصناعات الصغيرة بالمقارنة مع الصناعات المتوسطة والكبيرة على عدم وجود تحيز ظاهر لصالح الوظائف ذات الطابع الإداري أو المكتبي في المنشآت الصغيرة كنتيجة لتفوق معدلات العمالة الوطنية في هذه المنشآت.

٣ - لا تقل متوسطات الأجور في الصناعات الصغيرة كثيرا عن المتوسطات النظيرة لها في الصناعات المتوسطة والكبيرة باستثناء ثلاث صناعات يظهر فيها تفاوت حاد بين متوسطات الأجور لصالح الفئة الأخيرة من الصناعات. وتشير هذه النتيجة إلى تمتع معظم الصناعات الصغيرة بقدرة تنافسية جيدة في سوق العمل، وإن كان يصعب تعميم مثل هذه النتيجة على الأيدي العاملة الكويتية للأسباب المبينة سابقا.

٤ - أظهرت معدلات الإنتاجية في المنشآت الصغيرة العاملة في العديد من الصناعات تعادلاً بل وتفوقاً أحياناً على نظيرتها في المنشآت المتوسطة والكبيرة، ويمكن ملاحظة ذلك في صناعات المنسوجات ومنتجات الأخشاب والورق والطباعة وصناعة المنتجات المعدنية والصناعات التحويلية الأخرى.

٥ - أظهر معدل العائد إلى رأس المال في المنشآت الصغيرة بوصفه مقياسا آخر للكفاءة التشغيلية زيادة على نظيره في المنشآت المتوسطة والكبيرة في جميع الصناعات التحويلية ما عدا ثلاث صناعات هي الورق ومنتجاته والمنتجات الكيماوية والمنتجات المعدنية الأساسية التي تميزت بانخفاض شديد في هذا المعدل.

٦ - أظهرت العلاقة بين مضاعف الأجور أي نسبة متوسطات الأجور في المنشآت الصغيرة إلى المنشآت الكبيرة، ومعدل متوسط إنتاجية العمل المناظر له، قوة ارتباط كبيرة بين المتغيرين، وخاصة في أبواب الصناعة التي تتميز بدرجة عالية من تكثيف العمل إلى رأس المال.

٧ - استخدمت مرونة استيعاب العمل في الصناعة التحويلية للمقارنة بين القدرة الاستيعابية لعنصر العمر في فئتي الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة والكبيرة، وقد تبين من قياساتها تفوق الصناعات الصغيرة على الصناعات الأخرى في سبعة فصول صناعية هي: المنسوجات، منتجات الخشب، صناعة الأثاث، صناعة المكائن غير الكهربائية، صناعة الأجهزة الكهربائية، صناعة معدات النقل، والصناعات التحويلية الأخرى.

المراجع

زكريا عبدالحميد باشا، ١٩٨١، **الحجم الأمثل للمنشأة الصناعية في دولة نامية**، مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت، مارس ١٩٨٠، منشورات غرفة تجارة وصناعة الكويت.

البحث السنوي للمنشآت: الصناعة، عدة إصدارات، الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط.

مركز البحرين للدراسات والبحوث، ١٩٩٢، **سبل تعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية البحرينية**.

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ١٩٩٤، **نحو استراتيجية خليجية موحدة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، ندوة أساليب تنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسقط، الأمانة العامة لمجلس التعاون ومؤسسات أخرى.

Horvath, Jane. 1991. *Small and Medium Scale Manufacturing in Mexican Development*, Garland Publishing, New York.

Pearce, David (Editor). 1986. *Macmillan Dictionary of Modern Economics*, 3rd Ed, Macmillan Press.

Staley, E. and R. *Morse. 1965. Modern Small Industry for Developing Countries*, New York.

Sutcliffe, R. 1971. *Industry and Underdevelopment*, Addison - Wesley, London.

ABSTRACT

SMALL SCALE MANUFACTURING ENTERPRISES IN KUWAIT: LABOR AND EFFICIENCY INDICATORS

Abbas A. Al-Mejren
Kuwait University

The objective of this study is to examine and compare some economic peculiarities of small scale manufacturing enterprises in Kuwait with medium and large scale manufacturing enterprises. Six criteria were selected for the prupose of this comparison: the contribution of manufacturing enterprises in job creation, capital to labor ratio, levels of compensation, operational and production efficiency and elasticity of labor absorption. The study depended mainly on official published data in constructing indexes for these criteria. The study results indicate that small-scale manufacturing enterprises in Kuwait have certain advantages over medium and large scale ones in different aspects.

عباس علي المجرن (دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة إكستر، المملكة المتحدة، ١٩٨٤)، أستاذ مساعد (مشارك)، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، له عدة أبحاث منشورة في مجلات علمية محكمة واهتمامات بحثية في المجالات التطبيقية لاقتصاديات الصناعة التحويلية واقتصاديات البترول، النظرية الاقتصادية الجزئية، اقتصاديات النقود والبنوك والاستثمار، ودراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات.

مجلة الحقوق

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي . جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣